

"تطورات الأوضاع السياسية الراهنة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"

الحضور مع حفظ الألقاب: ناصر القدوة، حنان عشراوي، نور عودة، عنان الأثير، الياس زنايري، كميل منصور، بشارة دوماني، عمار محمود حجازي، عمر عوض الله، أدهم زين الدين، نجاة أبو بكر، عمار الدويك، عقل الطقز، قيس عبدالكريم، عبدالقادر الحسيني، سامية بامية.

طاقم "مفتاح": ليلي فيضي، رهام الفقيه، نجوى ياغي، رولا المظفر، محمد عبد ربه، وحسن محاريق.

مقدمة

تشهد الساحات العربية والإقليمية والدولية، ولا تزال، العديد من التطورات السياسية، كان من أبرزها، ما حدث في الشهور الأخيرة من استقطابات عربية وإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه إحداث تغييرات في طبيعة العلاقات والتحالفات بين دول المنطقة، ومن ذلك محاولة تبرئة إسرائيل من مسؤولياتها بذريعة الهاجس الأمني، وبالتالي استمر انسداد الأفق السياسي للوصول إلى حل منصف للشعب الفلسطيني، يحقق إقامة دولته المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس الشرقية.

أما على الصعيد الدولي، فقد كان لتولي الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة دونالد ترامب الحكم في الولايات المتحدة، تأثيراتها اللاحقة على القضية الفلسطينية، بسبب طغيان الشعبوية والعنصرية، والتراجع الحاد في الحقوق والحريات، وهي تطورات تركت تأثيراتها السلبية على القضية، من حيث تهميشها وتقليل الاهتمام الأميركي والدولي بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في الوصول إلى حل عادل لقضيته.

الإطار العام: النقاش

بداية، استعرض المشاركون في الجلسة أبرز التحديات على الصعيد الداخلي الفلسطيني، حيث لا زال الانقسام قائماً، محذرين من أنه في حال استمراره واستفحاله، فسينحى نحو احتمالات الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على مستقبل القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بكامله.

ونوه المتحدثون إلى أن المشكلة ليست متعلقة بالسياسات فقط، بل ببنية النظام ذاته، وإشكاليته الكبرى في التعاطي مع قطاع غزة، وغياب الرؤيا الاستراتيجية بهذا الخصوص، وبالتالي شرعنة وقوننة الانفصال، والذي يساوي عملياً التخلي عن هدف إقامة الدولة المستقلة، علماً بأن قطاع غزة والضفة الغربية، يشكلان ضغطاً جغرافياً وديمغرافياً على إسرائيل، يندرج بانفجار كبير في وجه إسرائيل والسلطة الفلسطينية في آن معاً.

ودعا المتحدثون إلى وجوب القيام بتغيير شامل في مجمل أوضاع النظام السياسي الفلسطيني، ومنع الانهيار المستمر في مؤسسات هذا النظام، ما يستوجب العمل الفوري على مواجهة هذا الانهيار، وما تبعه من انسحاب النخب الفكرية والسياسية من المواجهة، وغياب الأولويات بسبب حجم القضايا التي تواجهها، الأمر الذي يتطلب عقد مؤتمر إنقاذ وطني تشارك فيه مختلف القوى، وتطوير موقف على شكل مبادرة أو مؤتمر يسبقها لقاء مع الرئيس، وإجراء حوارات لإعادة ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية، وحاجة القوى السياسية إلى تفعيل ذاتها والارتقاء إلى المستوى المطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.

وأكد المشاركون، أن هذه المتغيرات الخطيرة لم ترق بالخطاب السياسي الفلسطيني إلى مستوى التحدي والإقرار بوجود هذه المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية. وبات النظام السياسي الفلسطيني شبيها بالأوضاع السائدة في المنطقة العربية عموماً، ما أدى إلى تراجع دور عدد كبير من المؤسسات السياسية التي يتشكل منها النظام السياسي الفلسطيني، وإضعاف دور هذه المؤسسات بكاملها، كالمجلس التشريعي، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمؤسسة القضائية التي تم التعدي على صلاحياتها، في مقابل بروز المؤسسة الأمنية كقوة أساسية ومؤثرة، وتركيز الصلاحيات في مؤسسة السلطة، وبالتالي تقوية الأمن على حساب نظام حكم ديمقراطي.

وفي هذا السياق، نبّه المتحدثون إلى تخوف من تحول السلطة الفلسطينية داخليا إلى دولة بوليسية على ضوء التشريعات والانتهاكات، والتراجع في الحقوق والحريات، والهاجس الأمني الناجم عن الانقسام، والذي أصبح مبررا لاستخدام الأمن ذريعة لانتهاك الحريات.

كما تم التطرق إلى ما يتعرض له المجتمع المدني من حملات داخلية من قبل السلطة التنفيذية، ومحاولات تجريم خارجية لـ BDS من قبل الولايات وإسرائيل وأوروبا، والتراجع الملحوظ في مواقف الأخيرة إزاء كثير من القضايا، لظهور الشعبوية في هذه الدول، وكذلك ظاهرة الهجرة والمهجرين التي غدت العنصرية، وأثرت بالتالي سلباً على القضية الفلسطينية وحجم الاهتمام الدولي بها.

وفيما يتعلق بالقدس، أكد المتحدثون على المخاطر الكبرى التي تواجه مدينة القدس، حيث أطلقت إسرائيل يد احتلالها لتهدم المؤسسات الفلسطينية فيها، وتقضي على هويتها الوطنية وتكريس ضمها، والاستفراد بمواطنيها، وهذا يتطلب إعادة القدس من جديد إلى الاعتبار السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري من قبل النظام السياسي الفلسطيني، مشيرين إلى أن هناك إهمالاً كبيراً لمؤسسات المدينة المقدسة، وأن الشعور السائد لدى المقدسيين هو أن القدس مهمة، وأنها ليست جزءاً من الحسابات اليومية للقيادة الفلسطينية.

الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج: ولفت المشاركون إلى عدم وجود رؤية فلسطينية لمواجهة التصعيد الدبلوماسي الإسرائيلي في الخارج، وعدم اتخاذ موقف شديد الوضوح من التطورات الإقليمية، في غياب فعل وتحرك فلسطيني جاد وحقوقي يواجه التصعيد المقابل، وكذلك غياب للرواية الفلسطينية، وجورها، وعدم وجود تحرك على الصعيد الدولي وساحة الدبلوماسية العامة، مما يتطلب بلورة وصياغة رؤية فلسطينية حقيقية ذات أبعاد واضحة، وتجريب مواقف

صامدة، ورفع تكلفة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من خلال مقاومة شعبية حقيقية، والتوجه للرأي العام الدولي لمساندتها والوقوف معها.

وفي هذا السياق، حذر المتحدثون من أن يؤدي الظرف الإقليمي الحالي إلى عملية تهجير قسرية وإفراغ الضفة الغربية والقدس من مواطنيها، في ظل غياب قيادة سياسية واحدة وموحدة، وعدم القدرة على النقلة النوعية في التفكير لدى النخبة السياسية.

التوصيات

- الدعوة إلى عقد مؤتمر إنقاذ عريض تشارك فيه مختلف القوى للنهوض بالحالة الداخلية ومعرفة أين تتجه الأمور على جميع الأصعدة.

- وضع خطة شاملة وعملية لإنقاذ القدس، من جميع النواحي والاقتصادية والثقافية والوجودية، بما يدعم من صمود مواطنيها ومؤسساتها.

- العمل على منع الانهيار المستمر في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وضرورة تفعيلها، وإعادة الهيكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإنجاز الأهم للشعب الفلسطيني.

- إعادة كتابة استراتيجية فلسطينية تأخذ بالاعتبار فلسطيني الداخل 48، وإعادة تعريف القضية الفلسطينية، وتعريف من هو الشعب الفلسطيني؟

- التأكيد على أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية شعب مرتبط بحقه في الاستقلال والحرية.

- مخاطبة الدول وحثها على بناء وتفعيل منظومة عقوبات تقوم بها الدول ضد إسرائيل على أساس الالتزام القانوني للدول، وفقا لأحكام اتفاقيات جنيف.

- عدم جواز أن تصبح التسوية بديلا عن الحقوق الوطنية، والمحافظة على هدف وطني موحد يلتف حوله الشعب الفلسطيني.

- اتخاذ خطوات لمواجهة التوجه الانفصالي في قطاع غزة، أو تبني آليات ضغط على الأطراف المعنية من أجل إعادة اللحمة لجناحي الوطن.

- إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، بما يشمل تفعيل المقاطعة ومعارضة التنسيق الأمني، وتفعيل خيار المقاومة الشعبية والحقيقية بمشاركة عموم الشعب الفلسطيني.

- تبني خطاب سياسي معاصر متطور وفاعل له مضمون يعكس فهما حقيقيا للمتغيرات والأوضاع الخارجية تتواءم مع الخطاب العالمي، وإعادة تفعيل مكونات النظام السياسي الفلسطيني من ناحية الأشخاص والبرامج.